

مرسوم رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠
بالتصديق على مذكرة تفاهم في مجال التدريب
القانوني والقضائي
بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثاني والعشرين من شهر جمادى الأولى

عام ١٤٣٩ هجرية ، الموافق للثامن من شهر فبراير عام ٢٠١٨ ميلادية ،

وعلى اقتراح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم في مجال التدريب القانوني والقضائي
بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية ، الموقعه بمدينة الدوحة
بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٥ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة
القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٧ / ٧ / ١٤٤١ هـ
الموافق : ٢ / ٣ / ٢٠٢٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مذكرة

تفاهم في مجال التدريب القانوني والقضائي بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية

إن حكومة دولة قطر، وتمثلها وزارة العدل،
وحكومة الجمهورية التركية، وتمثلها وزارة العدل،
والمشار إليهما فيما بعد مجتمعين بـ "الطرفان" ومنفردين بـ "الطرف"،
قد اتفقا على ما يلي:

مادة (1)

الغرض

يقيم طرفي هذه المذكرة التعاون بينهما ، أخذين في الاعتبار التشريع الوطني والمصلحة المشتركة لتحسين وتنمية المهن القانونية والتدريب القضائي ، وكذلك تقوية الصداقة بين الطرفين ، مع مراعاة أهمية دور جهات التدريب القضائي ، وتبادل المعارف والخبرة التي سوف تخدم مصلحة الطرفين.

مادة (2)

هدف المذكرة

تهدف هذه المذكرة إلى تحديد أوجه التعاون بين الطرفين ، في تخطيط وإعداد وتنفيذ أنشطة تدريبية محددة ، التي تهدف إلى رفع كفاءات القضاة ، وأعضاء النيابة العامة والمرشدين لهذه الوظائف ، ومحامي الدولة ونوابهم ، والباحثين القانونيين بأجهزة الدولة المختلفة، والمحامين في كلا البلدين.

مادة (٣)

أشكال التعاون

- يتعاون الطرفان في تنفيذ الأنشطة التدريبية التي تقع ضمن اختصاصاتهما، وتأخذ هذه الأنشطة التدريبية أشكالاً مختلفة من بينها ما يلي :
١. الندوات وورش العمل المتخصصة المشتركة.
 ٢. التدريب الداخلي للمدربين المحترفين، والذي يشمل الزيارات الدراسية للمؤسسات القضائية ذات الصلة ، من أجل التعرف على النظام القضائي الخاص بالبلد المضيف.
 ٣. تبادل المدربين المحترفين لغرض تقديم المحاضرات للطرفين .
 ٤. تبادل المواد القانونية والتعليمية والبحثية .
 ٥. تجهيز المواد القانونية بشكل صالح للقراءة الحاسوبية.
 ٦. إتاحة فرص مشاركة ممثلي الطرفين في المؤتمرات والندوات الدولية التي يتم تنظيمها من قبل الطرفان.
 ٧. إتاحة فرص تبادل الزيارات الدراسية لمنتسبي أي من الطرفين، وذلك لغرض تبادل الخبرات والمعارف والمعلومات حول الهيكل التنظيمي لكل من الطرفين وأساليب التدريب والأنشطة في المعاهد المشابهة في كل من البلدين.
 ٨. توفير الفرص للتعليم الثنائي حول موضوعات القانون الدولي .
 ٩. أي مجالات أخرى للتعاون يتفق عليها الطرفان.

مادة (٤)

تنفيذ الأنشطة

١. يعمل الطرفان على إعداد برنامج للتعاون وإخطار بعضهما بعضاً ، في وقت معقول، لغرض تنفيذ أشكال التعاون المنصوص عليها في هذه المذكرة.
٢. إن مركز الدراسات القانونية والقضائية لدولة قطر وأكاديمية العدالة التركية هما الجهتان المسؤولتان عن تنفيذ هذه المذكرة .
٣. للطرفين استخدام اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى لغتهما الرسمية ، في المراسلات والترجمات والأنشطة الأخرى المتعلقة بتنفيذ هذه المذكرة.

مادة (٥)

حقوق الملكية الفكرية

١- يلتزم الطرفان بحماية واحترام حقوق الملكية الفكرية الخاصة بكل منهما ، الناتجة عن أي من أنشطة ومجالات التعاون التي تتم بين الطرفين في إطار هذه المذكرة ، وذلك وفقاً للقانون الوطني المعمول به في كلا البلدين، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، التي يكون كلا البلدين طرفاً فيها.

٢- يقوم الطرفان بالاتفاق فيما بينهما على كيفية تنظيم حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالأعمال أو الأنشطة التي يقومان بتنفيذها أو تطويرها بصورة مشتركة بينهما، ولا يجوز استخدامها إلا من خلال ترتيبات منفصلة بين الطرفين.

مادة (٦)

تمويل الأنشطة

يكون تمويل أنشطة وبرامج التعاون المتعلقة بتنفيذ هذه المذكرة ، من خلال الاتفاق بين الطرفين في هذا الشأن ، وفقاً لتوافر الموارد المالية المتاحة لديهما ، وكذلك مع مراعاة القواعد المعمول بها في هذا الشأن.

مادة (٧)

الالتزامات القانونية

مع مراعاة أحكام المادة (٥) من هذه المذكرة ، اتفق الطرفان على أن هذه المذكرة تعد تعبيراً عن نوايا الطرفين للتعاون في مجال التدريب القانوني والقضائي، ولا تؤثر على الالتزامات القائمة الناشئة عن مذكرات التفاهم الأخرى أو على الالتزامات المترتبة بموجب القانون الداخلي لدى الطرفين.

مادة (٨)

تسوية النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين بشأن تفسير أو تنفيذ هذه المذكرة، تتم تسويته ودياً عن طريق التشاور أو التفاوض بينهما.

مادة (٩)

التعديل

يجوز تعديل هذه المذكرة أو الإضافة إليها ، باتفاق الطرفين كتابةً ، وبصورة مشتركة على ذلك الأمر ، وتدخّل هذه التعديلات أو الإضافات حيز النفاذ وفقاً لذات الإجراءات القانونية الداخلية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذه المذكرة .

مادة (١٠)

الدخول حيز النفاذ والمدة والإنهاء

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام أي من الطرفين آخر إخطار كتابي، عبر القنوات الدبلوماسية، يفيد باستكمال الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لنفاذ هذه المذكرة في كلا البلدين، وتظل سارية المفعول لمدة (٢) سنتين، وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً ، برغبته في إنهاؤها بفترة (٣) أشهر على الأقل قبل تاريخ إنهاؤها أو انتهاءها، عبر القنوات الدبلوماسية. ولا يؤثر إنهاء أو انتهاء هذه المذكرة على الأنشطة أو البرامج القائمة بموجبها ، وذلك لحين استكمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وإشهاداً على ما تقدم ، قام المفوضان والمخولان أدناه، بالتوقيع على هذه المذكرة . حررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة الدوحة بتاريخ ١٤٣٩/٢/٢٦ هجرية، الموافق ٢٠١٧/١١/١٥ ميلادية، من ثلاث نسخ أصلية، باللغات العربية والتركية والإنجليزية ، ولكل منها ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف في التفسير، يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية.

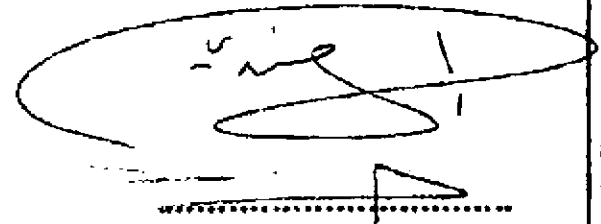
عن

حكومة الجمهورية التركية



عن

حكومة دولة قطر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**Memorandum of Understanding
of Cooperation in Legal and Judicial Training
Between the Government of The State of Qatar
And the Government of The Republic of Turkey**

The Government of the State of Qatar represented by the Ministry of Justice, and The Government of the Republic of Turkey represented by The Ministry of Justice,

Referred to hereinafter collectively as "the Parties" and individually as the "Party"

Have agreed as follows:

Article (1)

Purpose

The Parties of this Memorandum are establishing cooperation, by taking in to account national legislation and the mutual interest, for the improvement and development of legal professions and judicial training, and, strengthening of amity between the Parties by considering the importance of the role of the judicial training authorities and by exchanging knowledge and experience that will serve to the interest of the Parties.

Article (2)

Objective of the Memorandum

The objective of this Memorandum is to determine the modalities of cooperation between the Parties in planning, designing, and carrying out a specific training activities to promote the qualification of judges, prosecutors, candidates for these posts, state attorneys and their deputies, legal researchers in different state bodies and lawyers in both countries.

Article (3)

Forms of Cooperation

The Parties will cooperate in carrying out training activities falling within their competence. These training activities may take various forms including:

1. Joint specialized workshops and seminars;
2. Training for professional trainers which include study visits to relevant judicial institutions in order to get acquainted with the judicial system of the host country;

3. Exchange of professional trainers for the purpose of delivering lectures to the Parties;
4. Exchange of legal, educational, and research materials;
5. Providing legal materials in a computer-readable form;
6. Providing the opportunities for the representatives of the Parties to participate in international conferences and seminars that are organized by the Parties;
7. Providing the opportunities for study visits for the employees of the Parties to exchange experience, knowledge, information on the organizational structure of the Parties, training methods and the activities in corresponding institutions in both countries;
8. Providing bilateral education opportunities on international law subjects;
9. Any other areas of cooperation mutually agreed upon by the Parties.

Article (4)

Execution of the Activities

1. The Parties will work on preparing cooperation programs, and inform each other in reasonable time, for the purpose of the execution of the forms of cooperation as mentioned in this Memorandum.
2. The National center for legal and Judicial Studies of the State of Qatar and the Justice Academy of Turkey will be the two responsible bodies for the implementation of this Memorandum.
3. The Parties may use English language, in addition to their mother language, in correspondences, translations and other activities related to the execution of this Memorandum.

Article (5)

Intellectual Property Rights

1. The Parties will undertake to protect and respect their respective intellectual property rights resulting from any of the activities and areas of cooperation concluded between the Parties under this Memorandum in accordance with the national law of both countries and the relevant international conventions to which both countries are Parties.
2. The Parties will mutually agree on how to regulate the intellectual property rights of tasks or activities which they jointly implement or develop and may only be used by separate arrangements between the Parties.

Article (6)

Funding of the Activities

The activities and the cooperation programs related to implementation of this memorandum will be financed by agreement between the Parties, in accordance to the availability of financial resources, taking into account the applicable rules in this regard.

Article (7)

Legal Obligations

Without prejudice to article (5) of this memorandum, the Parties agree that this Memorandum is an expression of their intentions to cooperate in legal and judicial

training, and it does not affect the existing obligations arising from other Memorandum of understandings or obligations under the domestic law of the Parties.

Article (8)

Dispute Resolution

Any dispute arising between the parties related to the implementation or interpretation of this Memorandum will be amicably settled by consultations and negotiations between both of them.

Article (9)

Amendments

This Memorandum may be amended or supplements may be added to it by mutual written agreement of the Parties. These amendments or supplements will be in force in accordance with the same internal legal procedures set forth in article (10) of this Memorandum.

Article (10)

Entry into force, Duration & Termination

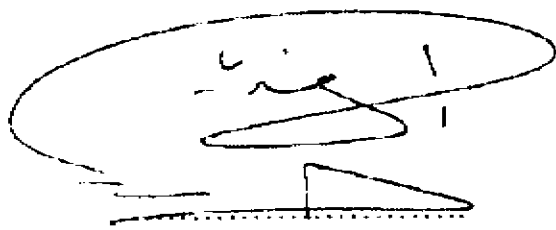
This Memorandum will enter into force on the date of receipt by either Party of the last written notification from the other Party, through diplomatic channels, of completion of the internal legal procedures necessary for the enforcement of this Memorandum in both countries and will remain in force for a period of (2) two years, and it will be automatically extended for further similar period or periods, unless a Party notifies the other in writing through diplomatic channels of its intention to terminate it, at least (3) three months before the date of its termination or expiration of its original period.

The termination or expiration of this Memorandum will not affect the existing cooperation activities and programs until they are completed, unless otherwise agreed by the Parties.

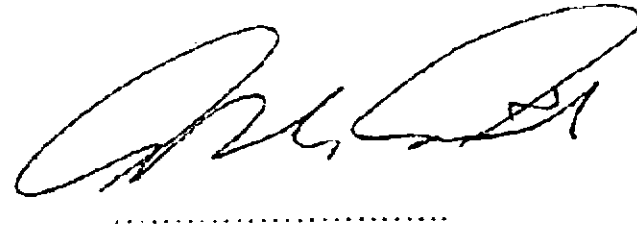
IN WITNESS whereof, the undersigned being duly authorized by their respective governments have signed this Memorandum.

Done and signed in the city of Doha on 26 Safar 1439 AH, corresponding to 15 November 2017 AD, in three original copies, in Turkish, Arabic and English languages, both texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**For/ The Government of
The State of Qatar**



**For/ The Government of
The Republic of Turkey**



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



KATAR DEVLETİ HÜKÜMETİ
VE
TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ
ARASINDA
HUKUKİ VE ADLİ EĞİTİM İŞBİRLİĞİNE DAİR
MUTABAKAT ZAPTI

Bundan böyle “Taraflar” olarak ve bireysel olarak “Taraf” olarak anılacak olan,

Katar Devleti Hükümetini temsilen Adalet Bakanlığı ve Türkiye Cumhuriyeti Hükümetini temsilen Adalet Bakanlığı,

Aşağıdaki hususlarda mutabık kalmışlardır:

Madde (1)

Niyet

Bu Mutabakat Zaptı'nın tarafları, ulusal mevzuat ve karşılıklı menfaatleri göz önüne alarak, adli eğitim yetkililerinin rolünün önemini ve her iki tarafın menfaatine hizmet edecek bilgi ve deneyim alışverişinde bulunmayı dikkate alıp, hukuk mesleğinin ve adli eğitimin geliştirilmesi ve iki taraf arasındaki dostluğun güçlendirilmesi için işbirliğini kurmaktadır.

Madde (2)

Mutabakatın Amacı

Bu mutabakatın amacı, taraflar arasındaki işbirliğinin yöntemlerini belirlemek ve hâkim savcı ve adaylarının, devlet avukatları ve yardımcılarının, farklı devlet organlarındaki adli araştırmacıların

niteliğini yükseltmek için özel eğitim faaliyetleri planlamak, tasarlamak ve yürütmektir.

Madde (3)

İşbirliği Şekilleri

Taraflar, kendi yetki alanına giren eğitim faaliyetlerinin yürütülmesinde işbirliği yapacaklardır. Bu eğitim faaliyetleri çeşitli şekilleri takip edebilir.

1. Ortak uzmanlık çalışmaları ve seminerleri;
2. Uzman eğiticiler için, ev sahibi ülkenin yargı sistemi hakkında bilgi almak üzere ilgili yargı kurumlarına çalışma ziyaretlerini içeren stajlar;
3. Her iki tarafa ders vermek amacıyla, uzman eğiticilerin değişimi;
4. Hukuki, eğitim ve araştırma materyallerinin değişimi;
5. Bilgisayarla okunabilir formatta malzemelerin hazırlanması;
6. Uluslararası konferanslara ve kendileri tarafından hazırlanmış seminerlere, her iki tarafın katılım olanağının sağlanması;
7. İlgili kurumun deneyim, bilgi ve organizasyon yapısı, eğitim yöntemleri ve faaliyetleri hakkında bilgi alışverişi amacıyla, her iki taraf çalışanları için çalışma ziyaretleri imkânının sağlanması;
8. Uluslararası hukuk konularında karşılıklı eğitim olanaklarının sağlanması;
9. Karşılıklı anlaşmaya varılan diğer alanda işbirliği.

Madde (4)

Etkinliklerin Yürütülmesi

1. Taraflar, bu mutabakatta belirtilen işbirliği biçimlerinin uygulanması için işbirliği programlarının hazırlanması ve birbirlerini makul bir süre içinde bilgilendirilmesi üzerinde çalışırlar.
2. Bu Mutabakat Zaptının uygulanmasından Katar Devleti Adli ve Hukuki Araştırmalar Merkezi ile Türkiye Adalet Akademisi sorumludur.
3. Taraflar, bu mutabakatın yürütülmesine ilişkin yazışmalar, tercüme ve diğer faaliyetlerde, ana dilden başka, İngilizce dilini kullanabilir.

Madde (5)

Fikri Mülkiyet Hakkı

1. Taraflar, bu Mutabakat Zaptı çerçevesinde, Taraflar arasında akdedilen işbirliği ve faaliyet alanlarından kaynaklanan fikri mülkiyet haklarını, her iki ülkenin ulusal yasalarına ve her iki ülkenin taraf olduğu ilgili uluslararası sözleşmelere uygun olarak korumayı ve buna saygı göstermeyi üstlenecektir.
2. Taraflar, müştereken uyguladıkları veya geliştirdikleri görev veya faaliyetlerin fikri mülkiyet haklarını nasıl düzenleyecekleri konusunda karşılıklı olarak anlaşabilirler ve yalnızca Taraflar arasındaki ayrı düzenlemelerle kullanılabilirler.

Madde (6)

Etkinliklerin Finansmanı

Bu Mutabakatın uygulanmasına ilişkin faaliyetler ve işbirliği programları, bu konudaki geçerli kuralları göz önünde bulundurarak mevcut finansal kaynak taahhüdü ile her iki taraf arasındaki anlaşmaya göre finanse edilecektir.

Madde (7)

Yasal yükümlülükler

Taraflar, bu Mutabakatın 5. maddesinin hükümlerine tabi olarak, bu Mutabakatın hukuki ve adli eğitiminde işbirliği yapma niyetlerinin bir ifadesi olduğuna ve diğer mutabakat zaptı yükümlülüklerinden kaynaklanan veya her iki tarafın iç hukukundan kaynaklanan mevcut yükümlülükleri etkilemediği hususunda anlaşmışlardır.

Madde (8)

Uyuşmazlıkların çözümü

Bu Mutabakatın uygulanması ya da yorumlanmasıyla ilgili olarak taraflar arasında ortaya çıkan her türlü anlaşmazlık, istişareler ve müzakerelerle dostane bir şekilde çözülür.

Madde (9)

Değişiklikler

Bu Mutabakatta değişiklik yapılabilir veya karşılıklı yazılı anlaşma yoluyla ek belgeler eklenebilir. Bu değişiklikler veya ekler, işbu

Mutabakatın (10). maddesinde belirtilen aynı iç hukuki usullere uygun olarak yürürlüğe girecektir.

Madde (10)
Yürürlüğe Girme, Geçerlilik ve Sonlandırma

İşbu Mutabakat Zaptı; Taraflardan birinin diğer Tarafa diplomatik yollardan yaptığı son yazılı bildirim tarihinden itibaren, işbu Mutabakat Zaptının her iki ülkede uygulanması için gerekli olan iç hukuk prosedürlerinin tamamlanmasını takiben yürürlüğe girer ve (2) iki yıl boyunca yürürlükte kalır. Bir Tarafça diğer Tarafa, sona erdirmek istediğini diplomatik kanallar vasıtasıyla, fesih tarihinden veya orijinal süresinin sona ermesinden en azından (3) üç ay önce bildirimde bulunmadığı takdirde, benzer süre veya dönemler ile otomatik olarak uzatılır.

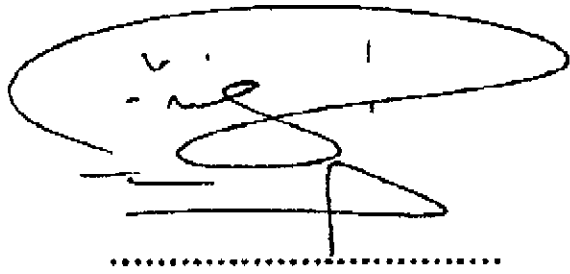
İşbu Mutabakat Zaptının feshi veya sona ermesi, Taraflarca aksine karar alınmadıkça, mevcut işbirliği faaliyetlerini ve programlarını, tamamlanuncaya kadar etkilemeyecektir.

Yukarıda belirtilenler şahitliğinde, Hükümetleri tarafından tam yetkilendirilmiş aşağıda imzası bulunanların imzası ile bu Mutabakat Zaptı imzalanmıştır.

Doha Şehrinde, 15 Kasım 2017'ye karşılık gelen Hicri 26 Safer 1439 tarihinde, üç orijinal nüsha halinde, her metin eşit derecede doğrulanmış olarak, Arapça, Türkçe ve İngilizce dillerinde hazırlanmıştır. Tercüme yorumunda herhangi bir farklılık olması halinde, İngilizce metin geçerli olacaktır.

Katar Devleti Hükümeti

Adına



Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti

Adına

